كل من عليها فان وذهبت الى متناعه عليها عند ذلك
الحجة بغير الموت فلا خلاف بين المسلمين في بقائها
منعمة ان كانت من اهل الخير او معذبة ان كانت من
اهل الشر وفناء البدن لا يوجب فناء النفس المغايرة له
وكونها مدبرة له متصرفة فيه لا يقتضي فناءها
بفنائه واستظهر الامام ابو الحسن تقي الدين
علي ابن عبد الكافي السبكي من هذا الخلاف بقاءها
اي القول باستمرار البقاء للمؤمن اي الذي عهد
سابقا لا لأنهم اتفقوا على بقائها بعد الموت لسؤالها
في القبر وجوابها وتنعيمها او تعذيبها فيه والأصل في كل باق
استمراره حتى يظهر ما يصرفه عنه وما قاله السبكي هو
المختار عند اهل الحق فيكون من المستثنى بقوله تعالى
الا من شاء الله ومما يناسب هذا الخلاف قوله عجب الذنب
اختلف في فنائه وبقائه كالروح على قولين مشهورهما ايضا
انه لا يفنى لحديث الصحيحين ليس من الانسان شيء الا
يبلى الا عظما واحدا الا عجب الذنب منه خلق الخلق ومنه
يركب وهو عظم كالحمصة في اسفل سلسلة الظهر
مختصر الانسان كعجز الذنب للدابة والتشبيه لا يقيد وقت
النفخ لكن صححها الامام اسماعيل بن يحيى المزني نسبة
لمزينة قبيلة من كلب للبلا اي الفناء تمسكا بظاهر
قوله تعالى كل من عليها فان لان فناء الكل يستلزم فناء

الجزء

وهو عجب الذنب منه خلق الخلق يوم القيمة وعند مسلم بلفظ كل بني آدم يأكله التراب الا

الجزء ووضحها اي بين صحة ما ذهب اليه بتاويل دليل
الأول بما حاصله انه يجوز ان يفني الله الانسان بالتراب
فاذا لم يبق الا عجب الذنب افناه الله فيكون بلا تراب كما
يميت ملك الموت بلا ملك موت ولا يرد كل حديث مسلم
الآخر ان في الانسان عظما لا تاكله الارض ابدا لانه
ليس فيه تقويض لاكلوم فنائه بالارض والمزني يقول
وافقه من قتيبة وقال انه آخر ما يبلى من الميت
ولم يتوضا لوقت فنائه هل هو عند فناء العالم او قبل ذلك
وهو محتمل في ذاته قوي في النظر انه لا يبلى لظاهر الحديث
وبقاؤه تعبدي وان علله بعضهم بجواز كونه جعل
علامة للملائكة على احياء كل انسان بجواهر التي كانت
في الدنيا باعيانها ولولاه لجوزة الملائكة اعادة الارواح
الى ابدان غيرها او لما كان القول ببقاء الروح وعجب
الذنب هو الراجح اجاب عما يخالفه كقوله تعالى كل شيء
اي من الكائنات جواهرها واعراضها هالك اي زائل
فان الاوجه وذاته متقضاه ان كل ما سواه تعالى محكوم عليه
بالهلاك لأن الاستثناء معيار العموم وحاصل جوابه ان
العلماء قد خصصوا عمومه اي قصروا استغراقه اذ التخصيص
قصر العام على بعض افراده والعام لفظ يستغرق الصالح
له من غير حصر فالطلب اي توجه لما قد خصوا يعني العلماء
من الامور التي نصوا عليها ورووا احاديثها وهذا